2026 2 SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO.
DOI: 10.51984/GMHWMX29

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings

Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة

مصطفى حامد محمد الأحيرش الحضيري و أحمد حسين الشريف

ديوان المحاسبة الليبي

الملخص

هدف البحث لمعرفة وتوضيح تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة، وذلك لما تمثله من تحدياً عالمياً له تأثيرات عميقة على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى بيان العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين .

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، كذلك ثم الاعتماد على البحوث العلمية المحكمة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع. يأمل الباحثان من خلال البحث أن يوضح كيف تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة العبء المالي على الدول المستقبلة، وتفاقم التفاوت الاجتماعي' كما يناقش البحث تأثير الهجرة غير الشرعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر وتحسين جودة التعليم والصحة، مع تسليط الضوء على الآثار البيئية والاجتماعية، يقدم البحث توصيات لتعزيز التعاون الدولي وتطوير سياسات متوازنة لمعالجة الظاهرة بما يحقق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة للجميع.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة
الأمن الاقتصادي
التنمية المستدامة

The impact of illegal immigration on economic security and sustainable development

Mustafa Hamed Mohamed Al Aheeresh Al-Hodairi & Ahmed Al-Sharif

Libyan Audit Bureau

ABSTRACT

The aim of the research is to clarify the impact of illegal immigration on illegal security businesses, as it represents a challenge and diversity that has profound effects on security businesses, in addition to stating the agreement between illegal immigration and the economic challenges facing the countries exporting and receiving immigrants. To search for descriptive and analytical lessons in this topic, then rely on modern scientific developments and previous studies related to the topic. The researchers explain through the research how this phenomenon increases the burden on receiving countries, and exacerbates social differences. The research also discusses the impact of illegal immigration on achieving security development goals, such as eliminating the problem of quality education and health, while highlighting the harmful social effects, and the research highlights international cooperation in cooperative cooperation for the phenomenon, including effectiveness for all.

Keywords:

Illegal immigration
Economic security
Sustainable development.

المقدمة

أصحبت الهجرة الغير نظامية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في كثير من البلدان بسبب تفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ، وعلى وجه الخصوص تأثيرها على العامل الاقتصادي والتنمية المستدامة[1]، ولاشك أن لظاهرتها جوانب سلبية عديدة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، أما على صعيد ليبيا فقد تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطراً كبيراً يهدد سلامة الدولة الليبية ودول الجوار، فقد تسبب تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وعدم مراقبة الحدود الليبية مع دول الجوار إلى هجرة العديد من الأفراد داخل ليبيا[2]، وجعلها منطقة عبور لهم إلى دول أخرى، وذلك هرباً من تلك الأوضاع،

[1] Aniche, E. T. (2020). Migration and sustainable development: Challenges and opportunities. Migration conundrums, regional integration and development: Africa-Europe relations in a changing global order, 37-61.

[2] Baldwin-Edwards, M., & Lutterbeck, D. (2019). Coping with the Libyan migration crisis. Journal of Ethnic and Migration Studies, 45(12), 2241-2257.

*Corresponding author:
E-mail addresses:

Article History: Received 28 February 2025 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

فضلاً عن تأثر ليبيا بسبب الهجرة غير الشرعية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والأمنية كونها أصبحت أرض خصبة للمهاجرين الغير شرعيين. فالدراسات والتقارير الدولية لحركة الهجرة غير الشرعية تشير أنها حركة من الدول النامية – خاصة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، ودول شمال إفريقيا – والتي تتميز بتراجع لنسب النمو والتنمية الإنسانية نحو الدول الصناعية[1].

حيث أصبحت السواحل الليبية نقطة الانطلاقة الرئيسية لهؤلاء المهاجرين، قادمين من مناطق جنوب ليبيا التي تعتبر أكثر المناطق تضرراً بتدفق المهاجرين غير الشرعيين قاصدين دول شمال المتوسط، غير أن الأخيرة قامت بإجراءات تهدف إلى تأمين وحماية حدودها من المهاجرين عبر إقامة المراكز الإلكترونية للمراقبة مما يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات وآليات قوية تمنع تدفق المهاجرين عن طريق الطرق الغير رسمية لما لها من تأثير على الاقتصاد والتنمية المستدامة[2].

مشكلة البحث

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية تؤثر بشكل ملحوظ على التنمية وذلك بسبب العوامل الدافعة إلى هجرة الوطن، فضلاً على أنها أصبحت من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في الكثير من البلدان، وذلك لكثرة المهاجرين ورغبتهم في تحسين مستواهم الاقتصادي أو الكسب المادي غير المشمول بضرائب، من هنا ظهرت مشكلة البحث .

أسئلة البحث

وعلى ذلك يتمحور سؤال البحث في الآتي:

- ما تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة؟

أهمية البحث

تعتبر دراسة تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة ضرورية بسبب تأثيرها على سوق العمل من خلال خلق منافسة غير متكافئة مع العمالة المحلية، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور وزيادة البطالة كما تُشكّل عبئًا على المرافق العامة مثل الصحة والتعليم، تؤدي إلى تدفق غير منظم للعمالة، مما يُحدث اختلالات في الاقتصاد ويؤثر على التخطيط الاستراتيجي للدولة.

كما يمكن أن تسهم في ارتفاع معدلات الجريمة بسبب صعوبة تتبع أنشطة المهاجرين غير الشرعيين، فضلا على أنها تؤدي إلى تفشي اقتصاد الظل، حيث يعمل المهاجرون غير الشرعيين في وظائف غير قانونية أو بأجور متدنية دون ضمانات قانونية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة وخاصة ليبيا، من خلال: تحليل التأثيرات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على معدلات البطالة، الأجور، ونمو الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي؛ وتقييم تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي، بما في ذلك الجريمة الاقتصادية، الاقتصاد غير الرسمي، وتدفقات الأموال غير المشروعة.

كما يهدف إلى دراسة تأثير الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة، من حيث الضغط على الموارد الطبيعية، الخدمات العامة، والتخطيط الحضري، وتحليل دور السياسات الحكومية والتعاون الدولي في الحد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية وتعزيز الفوائد المحتملة، من خلال تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تحقيق توازن بين استيعاب المهاجرين وتعزيز التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي.

فرضية البحث

تؤثر الهجرة غير الشرعية سلبًا على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية، تفاقم البطالة، ونمو الاقتصاد غير الرسمي، علاوة على أنها تسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين ضغطًا على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، مما يحد من تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر ليس منهجاً قائماً بذاته وإنما هو أيضاً خطوة من خطوات إعداد أي بحث وفي أي منهج. ومن ثم يقوم الباحث بجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليل ما ثم جمعه من بيانات ومعلومات تحليلاً كمياً أو تحليلاً كيفياً للتعامل مع الظاهرة وفهم طبيعتها والأحداث المؤثرة في المجتمع الناتجة عن حركة المهاجرين ليصل إلى النتائج المطلوبة؛ كذلك ثم الاعتماد على البحوث العلمية المحكمة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

الدراسات السابقة:

- دراسة محمد إمحمد محمد أبو زيد، بعنوان الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017) رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، 2019، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية والتي سببتها الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة في ليبيا، وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017، استفاد الباحث من هذه الدراسة في فهم طبيعة الهجرة غير الشرعية في ليبيا ومدى تأثيرها على الجانب الاقتصادي، حيث تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية تدرس تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة
- دراسة الفيتوري صالح السطي، بعنوان الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر " دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا" بحث منشور في المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية (الهجرة غير الشرعية – التداعيات وسبل المواجهة- سرت- ليبيا /18/ ديسمبر 2019)، حيث هدفت البحث لتسليك الضوء على الاقتصادية والسياسية،(الهجرة غير الشرعية – التداعيات وسبل المواجهة – سرت – ليبيا/18 ديسمبر 2019م)،ص3.

[1] Adepoju, A. (2008). Migration in sub-saharan Africa. Nordiska Afrikainstitutet.

[2] الفيتوري صالح السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر " دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، المؤتمر الدولي الأول للدرسات

الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية في مناطق الجنوب الليبي باعتبارها دولة عبور، استفاد الباحث من هذا البحث من تأثير الهجرة على ليبيا، تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية تدرس تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نرى أن معالجة تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة تتطلب نهجًا شاملاً يدمج بين السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، مع تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتحقيق نتائج فعّالة ومستدامة، وذلك لما للهجرة غير الشرعية في تأثير على التنمية المستدامة من خلال زيادة العبء على البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن تدفق المهاجرين غير الشرعيين قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر، مما يعرقل الجهود المبذولة لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، قد تسهم الهجرة غير الشرعية في زيادة معدلات الجريمة والأنشطة غير القانونية، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ونظرًا لموقع ليبيا الجغرافي ومساحته الشاسعة، تعد ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين من الدول الأفريقية إلى أوروبا. هذا التدفق الكبير للمهاجرين أدى إلى تحديات أمنية واقتصادية، حيث زاد الضغط على الموارد المحدودة وأثر على الاستقرار الداخلي.

ولمواجهة تأثيرات الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة، توصي الدراسات بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمعالجة جذور المشكلة، مثل الفقر والبطالة في دول المصدر. كما يُنصح بتطوير سياسات هجرة قانونية توفر مسارات آمنة ومنظمة للهجرة، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على الحدود وتطبيق القوانين بصرامة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين. كما يجب التركيز على برامج التنمية المستدامة في الدول المصدّرة للهجرة لتحسين الظروف المعيشية وتقليل دوافع الهجرة.

هيكل البحث

قسم الباحث الورقة البحثية إلى التقسيمات الأتية:

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية وأسبابها

المطلب الثاني : أسباب دو افع الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة

المطلب الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي:

الفرع الأول: تأثير الهجرة على سوق العمل: المنافسة، الأجور، والبطالة:

الفرع الثاني : الأثر على النظام الضريبي والإنفاق الحكومي:

المطلب الثاني: تأثير الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على التنمية الاجتماعية في ليبيا (التعليم والصحة)

الفرع الثاني: تأثير الهجرة على التنمية البيئية: استهلاك الموارد، والتغير المناخي.

الفرع الثالث :تأثير الهجرة على التماسك الاجتماعي والاستقرار في ليبيا:

الخاتمة

أ. النتائج:

ب. التوصيات :

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد ، بل هي منذ القدم مع بداية وجود الإنسان على الأرض، وقد عرفتها المجتمعات المختلفة، وكانت الهجرة عبارة عن تنقل جماعات من الناس من مكان إلى آخر ؛ وذلك لتوفير سبل العيش، أو تحقيق الأمن والاستقرار، ومن ذلك اختلطت الثقافات والمجتمعات بعضها بالآخر، وكان لها دور في الإرث الحضاري، مما أصبح لها تأثير سلبي في الوقت الحاضر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مختلف المجتمعات مما يستدعي عدم اهماله، وذلك لعبور المهاجرين من دولة إلى دولة، وليبيا خاصة أصبحت تعاني من هذه الظاهرة بشكل كبير على الأمن القومي الليبي؛ وذلك لما لها من موقع جغرافي استراتيجي كدولة عبور[1].

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية وأسبابها

تعريف الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية، أو الهجرة غير المشروعة، هي عملية انتقال الأفراد من بلد إلى آخر بطريقة تخالف القوانين المعمول بها في الدولة المستقبلة. يُعرف المهاجرون غير الشرعيين بأنهم الأشخاص الذين يدخلون أو يقيمون في دولة ما دون الحصول على التصاريح القانونية اللازمة، مثل التأشيرات أو الوثائق المطلوبة.

التعريف الاصطلاحي للهجرة : عرف فقهاء القانون الدولي الهجرة على أنها مغادرة الفرد إقليم دولته بصفة نهائية وانتقاله للإقامة بإقليم دولة أخرى[2].

وبالحديث عن المعيار القانوني ، فيقصد بالهاجر ذلك الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها. فعليه يمكن تعريف الهجرة بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة.[3]

ومن هذا التعريف نجد أن فقهاء القانون الدولي قد أسس على نوايا المهاجر... وعلى ذلك فإن ترك المهاجر لوطنه ونيته للعودة اليه سواء بعد مدة قصيرة أم طويلة لا يعتبر هجرة[4].

أسباب الهجرة غير الشرعية:

- تتعدد الأسباب التي تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية، ومن أبرزها:

[1] محمد امحمد محمد أبو زبد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص2

[2] جغام, اسماء, عمارة, & علي. القانون الدولي و مكافحة الهجرة السرية.

[3] مراد بن قيطة، محمد أمين بن جيلالي، تنامي زاهرة الهجرة غير شرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال أفريقيا، مجلة دفاتر المتوسط، ص116.

[4] شطة, & أحمد. (2023). ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأسباب و الآثار The phenomenon of illegal immigration, causes and effects. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية, 8(1), 1541-1550.

- **الفقر والبطالة**: يسعى العديد من الأفراد للهجرة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والبحث عن فرص عمل أفضل في الدول المتقدمة، حيث تكون مستويات المعيشة أعلى .
- **الانفجار السكاني**: يؤدي النمو السكاني في البلدان النامية إلى ضغط على الموارد والفرص المتاحة، مما يدفع الأفراد للبحث عن فرص أفضل في دول أخرى .
- **لم شمل الأسرة**: يسعى بعض المهاجرين للانضمام إلى أفراد أسرهم الذين يعيشون بشكل قانوني في دول أخرى، مما يدفعهم للهجرة بشكل غير شرعي إذا كانت خيارات لم الشمل الشرعية محدودة.
- **اللجوء**: قد يضطر الأفراد للهجرة غير الشرعية هربًا من الحروب أو الاضطهاد السياسي. في بعض الحالات، لا يتمكن هؤلاء الأفراد من الحصول على وضع اللجوء القانوني، مما يجعلهم يعيشون كلاجئين غير شرعيين [1].
- **الحرمان من الجنسية**: بعض الأفراد، مثل الروهينغيا في ميانمار، يعانون من فقدان الجنسية، مما يجعلهم عديمي الهوية ويضطرهم للهجرة بحثًا عن الأمان.

المطلب الثاني : أسباب دو افع الهجرة غير الشرعية

1. تعتبر العوامل الاقتصادية: الفقر، البطالة، والبحث عن فرص أفضل: من المحركات الرئيسية للهجرة غير الشرعية، حيث تؤثر بشكل كبير على قرارات الأفراد في الانتقال من بلد إلى آخر. يعكس الفقر المستمر في العديد من الدول النامية عدم القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية، مما يدفع الأفراد للبحث عن ظروف معيشية أفضل في الخارج.

- الفقر: تشير الدراسات إلى أن الفقر هو أحد العوامل الرئيسية وراء الهجرة غير الشرعية. يعيش الكثير من الأفراد في بيئات تفتقر إلى الفرص الاقتصادية، مما يؤدي إلى شعور بالإحباط. هؤلاء الأفراد ينظرون إلى الهجرة كفرصة لتحسين مستوى معيشتهم، حيث يسعون إلى الوصول إلى دول توفر لهم موارد أفضل[2].
- البطالة: تُعتبر معدلات البطالة العالية عاملاً مؤثراً آخر. عندما يفتقر الأفراد إلى فرص العمل في بلدانهم، يتحولون إلى الهجرة كخيار للحصول على دخل أفضل. البطالة لا تؤثر فقط على الوضع الاقتصادي، بل تؤثر أيضًا على الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، مما يزيد من الدافع للهجرة[3].
- البحث عن فرص أفضل: يسعى العديد من المهاجرين غير الشرعيين للبحث عن فرص أفضل في مجالات التعليم والعمل. توفر الدول المتقدمة بيئات عمل أكثر استقرارًا ودخلًا أعلى، مما يجذب الأفراد الذين يرغبون في تحسين مهاراتهم وزيادة دخلهم. هذه الفرص غالبًا ما تكون غير متاحة في بلدانهم الأصلية، مما يزيد من الإغراء للهجرة.

وبالتالي تشكل هذه العوامل الاقتصادية تحديات كبيرة للدول المستقبلة، حيث تؤثر على الأمن الاجتماعي والاقتصادي. من الضروري معالجة هذه القضايا في البلدان الأصلية من خلال تحسين الفرص الاقتصادية لتقليل دوافع الهجرة غير الشرعية.

2. العوامل الاجتماعية: النزاعات، الاضطهاد، والرغبة في تحسين مستوى المعيشة: حيث تُعتبر العوامل الاجتماعية من الأسباب الرئيسية التي تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل قرارات الأفراد في الانتقال من بلادهم إلى دول أخرى. تشمل هذه العوامل النزاعات، الاضطهاد، والرغبة في تحسين مستوى المعيشة.

- النزاعات: تُعتبر النزاعات المسلحة من أبرز العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية. حيث تعاني العديد من الدول من الحروب الأهلية أو النزاعات المسلحة، مما يساهم في تدمير البنية التحتية ويؤدي إلى فقدان الأمان الشخصي. يضطر الأفراد في هذه الظروف إلى مغادرة بلدانهم بحثًا عن الأمان والاستقرار في دول أخرى، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني[4].
- الاضطهاد: يمثل الاضطهاد السياسي والديني والاجتماعي دافعًا قويًا للهجرة غير الشرعية. يتعرض الأفراد في بعض البلدان للاضطهاد بسبب آرائهم السياسية، انتماءاتهم الدينية، أو ميولهم الجنسية. هؤلاء الأفراد غالبًا ما يجدون أنفسهم في وضع غير آمن، مما يدفعهم للبحث عن ملاذ في دول أخرى[5]. في كثير من الأحيان، تكون الطرق القانونية للحصول على اللجوء غير متاحة أو معقدة، مما يجعل الهجرة غير الشرعية الخيار الوحيد المتاح.
- الإضرابات السياسية: وتتمثل هذه الإضرابات في الاضطهاد وعدم الاستقرار، والخوف من المصير المجهول، وعدم توافر الحريات، كل هذا يعد من العوامل التي تعد حافزا سياسيا للهجرة الغير شرعية، او الهجرة السرية ، مما يشكل تهديدا للأمن وعدم استقرار لدي الدول والافراد والمجتمعات، ومن اهم الأسباب السياسية أيضا الحروب الاهلية، لان

[1] شطة, & أحمد. (2023). ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأسباب و الآثار The phenomenon of illegal immigration, causes and effects. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية, 8(1), 1541-1550.

[2] د. محمد العماري الفيتوري. (2024). الامن القومي في ظل الهجرة غير الشرعية. مجلة كلية الاداب-جامعة طرابلس, 1(40).

[3] أبو ناصر, حسن عاطف, أبو حجير, طارق مفلح. (2023). أنموذج تنموي مقترح لتطبيق استراتيجيات الأمن الفكري المستدام وأثرها في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء قلق البطالة (دراسة تطبيقية على طلبة الجامعات العربية). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, 10(1), 336-366.

[4] موسى، عاشور. (2016). أثر النزاعات المسلحة في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, 53(1), 503-533.

[5] أمبارك, رافع. (2018). واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار–ضفتي المتوسط أنموذجا. مجلة قضايا معرفية, 1(1), 43-65.

المهاجرين يبحثون عن المناطق الأكثر امنا، ومن اكثر هذه المناطق التي توجد بها الإضرابات السياسية هي منطقة الشرق الأوسط وافريقيا[1].

- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة: تعد الرغبة في تحسين مستوى المعيشة من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الأفراد للهجرة[2]. يسعى الكثيرون إلى تحسين ظروف حياتهم وبناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم. في سياقات اجتماعية واقتصادية معينة، قد يبدو أن الهجرة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف. الأفراد المغتربون يبحثون عن فرص تعليمية وعملية أفضل، مما يزيد من شعورهم بالحاجة إلى الهجرة، حتى لو كانت غير شرعية[3].

وبالتالي تتداخل العوامل الاجتماعية مع العوامل الاقتصادية لتشكل دافعًا قويًا للهجرة غير الشرعية. إن فهم هذه الديناميكيات يساعد في تطوير سياسات فعالة للتعامل مع قضايا الهجرة، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والاضطهاد، وتحسين ظروف المعيشة في البلدان الأصلية.

المبحث الثاني: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني، نظرًا لما لعامل الاقتصاد من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة ، فلا يمكن الحديث عن تنمية انسانية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظلّ اقتصاد سليم. وفي ظلّ عولمة الاقتصاد أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة أخرى. ومن ناحية ثانية يرتكز الأمن الاقتصادي على اتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، وبالتالي العمل على تأمين الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لأن عدم الاستقرار سينعكس سلبًا على الأمن الإنساني ويجعله في حالة تهديد مستمرة[4].

المطلب الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي:

تُعد الهجرة غير الشرعية من القضايا المعقدة التي تواجه العديد من الدول، حيث تؤثر بشكل كبير على الأمن الاقتصادي. تشمل تأثيرات الهجرة غير الشرعية ضغوطًا على سوق العمل، وزيادة في معدلات البطالة، وارتفاع تكاليف الخدمات العامة، مما يؤدي إلى تآكل الموارد الاقتصادية للدول المستقبلة.

كما يعتبر الأمن هو محور عملية التنمية في أي دولة، تتأثر بما يتبعها من نجاح أو إخفاق، وأي خلل في المنظومة الأمنية يزيد من عمليات تفشي الإجرام وبالتالي يعيق عمليات التنمية والاقتصاد، حيث أفادت التقارير الصادرة عن مكتب النائب العام ليبيا بإصدار أوامر بالقبض على أكثر من 800 شخص من جنسيات مختلفة متهمين في أكثر من 200 واقعة بالأراضي الليبية متنوعة من البغي إلى جرائم القتل العمد والاتجار بالمخدرات[5]

الفرع الأول: تأثير الهجرة على سوق العمل: المنافسة، الأجور، والبطالة.

تُعتبر الهجرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على أسواق العمل في الدول المستقبلة. يمكن تحليل تأثيراتها من خلال ثلاثة محاور رئيسية :المنافسة، الأجور، والبطالة.

1. تأثير الهجرة على المنافسة في سوق العمل: تؤدي هجرة العمالة ذات المهارة المتدنية إلى زيادة عدد العمال المتاحين في سوق العمل، مما يزيد من المنافسة بين العمال المحليين والمهاجرين. هذا قد يمنح الشركات مزيدًا من الخيارات، ولكن قد يسبب أيضًا ضغوطًا على العمال المحليين وضعف الأجور[6]. كما أن تنوع المهارات يمكن أن يُدخل المهاجرون مهارات جديدة، مما يساهم في تحسين الإنتاجية. ومع ذلك، في القطاعات ذات المهارات المنخفضة، قد يشعر العمال المحليون بالتهديد نتيجة المنافسة المتزايدة.
2. تأثير الهجرة على الأجور: تختلف تأثيرات الهجرة على الأجور حسب القطاع. في بعض الأحيان، يمكن أن تؤدي زيادة العرض من العمالة إلى انخفاض الأجور، خاصة في القطاعات التي تعتمد على العمالة غير الماهرة. بينما في قطاعات معينة، قد تؤدي الهجرة إلى زيادة الأجور نتيجة لزيادة الإنتاجية.

أما إذا كانت الهجرة تؤدي إلى زيادة في الطلب على العمالة بسبب الحاجة إلى مهارات معينة، فقد ترتفع الأجور في تلك القطاعات[7].

3. تأثير الهجرة على معدلات البطالة: في بعض الحالات، قد تؤدي الهجرة إلى زيادة معدلات البطالة بين السكان المحليين، خاصة في الأوقات الاقتصادية الصعبة. حيث يتنافس المهاجرون على نفس الوظائف المتاحة.

خلق فرص عمل جديدة :من جهة أخرى، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال زيادة النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال، فتح الأعمال الجديدة التي تحتاج إلى عمالة إضافية.

وبالتالي نخلص أن الهجرة لها تأثيرات متباينة على سوق العمل، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة المنافسة، وتغيير مستويات الأجور، وتعديل معدلات البطالة. من الضروري دراسة هذه التأثيرات بشكل شامل لفهم العواقب الاقتصادية

[1] واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار، المرجع السابق.ص45.

[2] د. علي عبدالله محمد المفترش. (2019). الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي. مجلة علوم التربية, (الثالث).ص6

[3] مجموعة مؤلفين, & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019). لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[4] أحمد عبد الحسين عيدان عبد الرسول دعيبل. (2024). الأمن القومي.. المفهوم.. وأهم إستراتيجياته. مجلة الكلية الاسلامية الجامعة, 2(78), 693-709.

[5] الفيتوري صالح السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر " دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، المؤتمر الدولي الأول للدرسات الاقتصادية والسياسية،(الهجرة غير الشرعية – التداعيات وسبل المواجهة – سرت – ليبيا/18 ديسمبر 2019م)، ص 187.

[6] Hanson, G. H. (2012). Immigration and economic growth. Cato J., 32, 25.

[7] Brücker, H., & Jahn, E. J. (2011). Migration and wage-setting: reassessing the labor market effects of migration. *Scandinavian journal of economics*, *113*(2), 286-317.

والاجتماعية للهجرة، مما يساعد في تطوير سياسات مناسبة تدعم الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني : الأثر على النظام الضريبي والإنفاق الحكومي.

إن تأثير الهجرة غير الشرعية على النظام الضريبي والإنفاق الحكومي في ليبيا يعتبر من الموضوعات الهامة والمعقدة يتطلب دراسة وتحليل دقيق. من خلال الآتي :

- أثر الهجرة غير الشرعية على النظام الضريبي: تشكل الهجرة غير الشرعية تحديًا هيكليًا للنظام الضريبي الليبي، حيث تسهم في توسيع الاقتصاد غير الرسمي، مما يقلل من القاعدة الضريبية ويؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة. كما تؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة المدعومة مثل الصحة والتعليم، مما يفاقم العجز المالي للدولة. إضافةً إلى ذلك، يرتبط وجود العمالة غير الشرعية بارتفاع معدلات التهرب الضريبي من قبل المشغلين[1]، مما يعمّق الاختلالات الضريبية. علاوة على ذلك، تسهم تدفقات التحويلات المالية غير الرسمية إلى الخارج في نزيف السيولة النقدية وتقليص النشاط الاقتصادي المحلي. كما تؤثر الظاهرة على كفاءة توزيع الموارد، حيث يوجه جزء من الإيرادات الضريبية لمعالجة تداعياتها الأمنية والاقتصادية. وقد تفاقم هذه العوامل من صعوبة تحقيق استدامة مالية في ظل ضعف آليات الامتثال الضريبي والرقابة علي أسواق الاقتصاد الموازي وتأمين الحدود[2]
- أثر الهجرة غير الشرعية على الإنفاق الحكومي: زيادة السكان نتيجة للهجرة غير الشرعية قد يتطلب زيادة في الإنفاق الحكومي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وذلك من خلال توفير الخدمات العامة للمهاجرين الذي يتطلب تخصيص موارد إضافية من قبل الحكومة، مما يمكن أن يؤثر على توازن الميزانية العامة، وبالتالي يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي على الهجرة غير الشرعية إلى تخفيضات في الإنفاق على القطاعات الأخرى مثل التعليم والبنية التحتية.

من هذا المنظور، يُظهر تأثير الهجرة غير الشرعية على النظام الضريبي والإنفاق الحكومي في ليبيا أهمية دراسة تأثيراتها بشكل شامل، وضرورة تطوير سياسات فعالة للتعامل مع التحديات الاقتصادية والمالية المترتبة عن هذه الظاهرة.

وباستخدام كلمات رونالد ريغان، رئيس مجلس الشيوخ الأميركي، قال: إن المهاجرين من ذوي المهارات المنخفضة يميلون إلى التواجد في البلاد بصورة غير قانونية، ودفع القليل من الضرائب في حين يمتصون الكثير من الخدمات الحكومية، وجعل الأحياء أقل أماناً[3].

المطلب الثاني: تأثير الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة.

يعتبر تأثير الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في ليبيا تحديًا كبيرًا، وذلك لزيادة السكان نتيجة للهجرة غير الشرعية مما قد يضع ضغطًا إضافيًا على الموارد الطبيعية والبنية التحتية. توفير الخدمات الأساسية للمهاجرين يمكن أن يستنزف موارد الدولة ويؤثر سلبًا على الاستدامة الاقتصادية والبيئية. بالتالي، يجب على ليبيا تطوير استراتيجيات شاملة تهدف إلى تنظيم الهجرة، تعزيز التنمية المستدامة، وضمان استخدام الموارد بكفاءة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

الفرع الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على التنمية الاجتماعية في ليبيا (التعليم والصحة)

تشكل الهجرة، سواءً الشرعية أو غير الشرعية، تحديًا هيكليًا للتنمية الاجتماعية في ليبيا، خاصة في قطاعي التعليم والصحة، حيث تؤثر على جودة الخدمات واستدامتها. في مجال التعليم، يؤدي تزايد أعداد الأطفال المهاجرين إلى اكتظاظ الفصول الدراسية، مما يقلل من قدرة المعلمين على تقديم تعليم فعال. كما أن الفروقات اللغوية والثقافية تعيق اندماجهم[4]، مما يتطلب برامج دعم لغوي وتربوي إضافية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني النظام التعليمي من نقص الموارد، ما يجعل توفير خدمات تعليمية مناسبة لهؤلاء الأطفال أكثر صعوبة.

أما في القطاع الصحي: تؤثر الهجرة غير الشرعية على الجانب الصحي باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة فإن ارتفاع عدد المهاجرين يزيد من الضغط على المرافق الصحية التي تعاني بالفعل من نقص التمويل والمعدات. كما يؤدي ذلك إلى زيادة فترات الانتظار وتراجع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمهاجرين على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، قد تسهم الظروف المعيشية السيئة للمهاجرين في انتشار الأمراض المعدية، مما يستلزم استجابة صحية عاجلة وبرامج تطعيم ورعاية صحية وقائية. من جهة أخرى، يواجه المهاجرون غير النظاميين صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية بسبب عدم وجود الوثائق القانونية، مما يعرضهم والنظام الصحي في ليبيا لمخاطر صحية أكبر[5].

حيث تتزايد بعض الأمراض في البلد التي يتدفق فيها المهاجرين والتي لم تكن معروفة لديهم، فعلى سبيل المثال في ليبيا ظهرت العديد من الأمراض لم تكن معروفة مثل مرض السل، والايدز والدرن، والتهاب الكبد الوبائي، وإن كانت موجودة فإنها حالات قليلة لا تذكر ومحصورة لدى وزارة الصحة الليبية ، ولكن مع قدوم المهاجرين الأفارقة ازدادت بمعدلات كبيرة .

الحلول المقترحة لمعالجة الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على التعليم والصحة لمعالجة هذه التحديات، ينبغي للحكومة الليبية، بالتعاون مع المنظمات الدولية، تطوير سياسات تكاملية تضمن توفير التعليم والرعاية الصحية للجميع، مع التركيز على تحسين البنية التحتية ودعم الكوادر التعليمية والصحية.

كما أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم في تحسين الخدمات واستدامتها وكذلك تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الهجرة الدولية (IOM) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم النظام التعليمي والصحي في ليبيا من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية لتخفيف العبء على النفقات الحكومية الليبية والعمل علي معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المصدر (دول إفريقيا جنوب الصحراء) للحد من دوافع الهجرة غير الشرعية.

[1] د. علي عبدالله محمد المفترش. (2019). الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي. مجلة علوم التربية, (الثالث).

[2] - علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس ليبيا ، 2007، ص14

[3] Hanson, G. H. (2012). Immigration and economic growth. Cato J., 32, 25.

[4] التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2023.

[5] التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2023.

الفرع الثاني: تأثير الهجرة على التنمية البيئية: استهلاك الموارد، والتغير المناخي.

1. استهلاك الموارد والضغط البيئي: الهجرة تؤثر بشكل كبير على استهلاك الموارد، حيث يزداد الطلب على المياه والطاقة والغذاء، خاصة عند تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى مناطق حضرية أو ذات موارد محدودة. يؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة الضغوط على البنية التحتية. على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن المدن التي تشهد تدفقات كبيرة من المهاجرين تواجه أزمات في الإسكان وإمدادات المياه والصرف الصحي [1].

أما في المناطق الريفية، يمكن للهجرة أن تؤدي إلى تغيرات بيئية إيجابية وسلبية. فمن ناحية، قد يؤدي انخفاض عدد السكان إلى استعادة الغابات والأراضي الزراعية المهجورة. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي تحويلات المهاجرين إلى زيادة الاستثمار في الأنشطة الزراعية أو الصناعية التي تستنزف الموارد[2].

2. التوسع الحضري والانبعاثات الكربونية: تساهم الهجرة إلى المدن في النمو الحضري السريع، والذي غالبًا ما يكون غير منظم. هذا يؤدي إلى إزالة الغابات، وزيادة التلوث، وارتفاع استهلاك الطاقة. المناطق الحضرية التي تستقبل أعدادًا كبيرة من المهاجرين غالبًا ما تشهد زيادة في الطلب على النقل والمساكن والبنية التحتية، مما يؤدي إلى ارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة. تشير التقارير إلى أن المدن الكبرى التي تستقطب المهاجرين تسجل مستويات عالية من الانبعاثات مقارنة بالمناطق الريفية، نظرًا لاعتمادها على الوقود الأحفوري في النقل والصناعة [3].
3. الهجرة والتغير المناخي: العلاقة التبادلية: الهجرة ليست مجرد عامل يؤثر على البيئة، بل تتأثر أيضًا بالتغير المناخي. تشير الأدلة إلى أن الظواهر المناخية المتطرفة، مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر، تدفع أعدادًا متزايدة من السكان إلى الهجرة. المناطق الساحلية المنخفضة، مثل دلتا الأنهار في بنغلاديش أو جزر المحيط الهادئ، تواجه تهديدًا مباشرًا من ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يجبر السكان على البحث عن أماكن آمنة[4].

كما أن الهجرة الناجمة عن التغير المناخي قد تؤدي إلى تفاقم الضغوط البيئية في المناطق المستقبلة، حيث يصبح من الصعب توفير المياه والغذاء والخدمات الأساسية. في بعض الحالات، قد تؤدي المنافسة على الموارد بين المجتمعات المحلية والمهاجرين إلى توترات اجتماعية ونزاعات، خاصة في المناطق الهشة بيئيًا وسياسيًا[5]. كما تعتبر الهجرة والتنمية البيئية والتغير المناخي هي قضايا مترابطة تتطلب استجابات متكاملة. بدون سياسات مستدامة، قد تؤدي الهجرة إلى تفاقم الأزمات البيئية، لكن إدارتها بشكل صحيح يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة والتخفيف من آثار التغير المناخي.

الفرع الثالث :تأثير الهجرة على التماسك الاجتماعي والاستقرار في ليبيا:

تُعدّ الهجرة غير الشرعية من أبرز القضايا التي تؤثر بشكل كبير على التماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي في ليبيا، وذلك نظرًا لموقعها الجغرافي كدولة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء والساعين للوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. فيما يلي أبرز الآثار التي تتركها الهجرة غير الشرعية على التماسك الاجتماعي والاستقرار في ليبيا:

1. التحولات الديموغرافية والتنوع الثقافي: تستضيف ليبيا أعدادًا كبيرة من المهاجرين، خاصة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، مما أدى إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة. هذا التنوع قد يخلق فرصًا للتبادل الثقافي، لكنه أيضًا قد يؤدي إلى توترات اجتماعية بسبب الاختلافات في العادات، والدين، واللغة، كما أن التوزيع غير المتكافئ للمهاجرين في المدن الكبرى أدى إلى ظهور تجمعات سكانية منفصلة موازية للتجمعات للسكان المحليين خاصة في المناطق الحدودية جنوب ليبيا[6].
2. المنافسة على الموارد وفرص العمل: أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التماسك الاجتماعي هو المنافسة على الموارد وفرص العمل بين السكان المحليين والمهاجرين. يُنظر إلى المهاجرين أحيانًا على أنهم مصدر تهديد للوظائف والخدمات العامة، مما يولد توترات بين المجتمعات المحلية والمهاجرين، خاصة في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي[7].
3. تصاعد التمييز والعنصرية: أدت موجات الهجرة الكبيرة، خاصة من إفريقيا جنوب الصحراء، إلى ظهور أنماط من التمييز والعنصرية، حيث يتعرض المهاجرون في بعض الأحيان لممارسات تمييزية من قبل السكان المحليين أو حتى بعض الجهات الأمنية. تعزز هذه التوترات الشعور بالعزلة بين المهاجرين وتضعف التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الليبي[8].
4. دور الهجرة في النزاعات المسلحة: في ظل الفراغ الأمني وضعف مؤسسات الدولة، أصبحت بعض الجماعات المسلحة توظف المهاجرين كأفراد في ميليشياتها، مما يزيد من تعقيد المشهد الأمني. على سبيل المثال، وثقت تقارير أممية تورط بعض الجماعات المسلحة في استغلال المهاجرين للعمل القسري أو كجنود في النزاعات المسلحة[9].
5. تأثير السياسات الحكومية والاستجابة الدولية: تؤثر استجابات الحكومة الليبية والمجتمع الدولي على استقرار البلاد. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية لمعالجة قضايا المهاجرين، لا تزال الاستراتيجيات الوطنية غير كافية لضمان استقرار البلاد. إن فشل الدولة في تبني سياسات هجرة متماسكة يؤدي إلى استمرار الفوضى الأمنية والانتهاكات ضد المهاجرين [10].

[1] Black, R., Adger, W. N., Arnell, N. W., Dercon, S., Geddes, A., & Thomas, D. (2011). The effect of environmental change on human migration. Global environmental change, 21, S3-S11.

[2] التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2019.

[3] Reuveny, R. (2007). Climate change-induced migration and violent conflict. *Political geography*, *26*(6), 656-673.

[4] التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2019.

[5] Reuveny, R. (2007). Climate change-induced migration and violent conflict. *Political geography*, *26*(6), 656-673.

[6] التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2021.

[7] Zaptia, S. (2019). Libya's Labor Market and the Role of Migrants. Libya Herald.

[8] Human Rights Watch (2022). *Abuse and Exploitation of Migrants in Libya*

[9]) UNHCR, 2022(

[10] التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2021.

6. الهجرة غير النظامية والتدخلات الدولية: بسبب موقعها الجغرافي، أصبحت ليبيا محور اهتمام الدول الأوروبية فيما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية. أدى ذلك إلى تدخلات دولية تهدف إلى منع تدفق المهاجرين نحو أوروبا، إلا أن هذه الجهود غالبًا ما ركزت على الجوانب الأمنية دون معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل الفقر والصراعات في دول المصدر. كما أدى التعاون بين السلطات الليبية والاتحاد الأوروبي إلى انتقادات واسعة بسبب الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون المحتجزون في ليبيا [1].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

اختم هذا البحث المتواضع والذي حاولت أن أظهر فيه تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأتمنى أن اكون أجدت فيه فإن كان صواباً فمن توفيق الله وان كنت مقصرا فمن نفسي والشيطان.

فبعد جمع وتحليل الخطوط العامة فقد تم التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات والتي يرى الكاتب أنها قد تساهم بشكل كبير في مساعدة متخذي القرار والسلطة التشريعية لبذل المزيد من الدعم في سبيل إنفاذ القوانين والبدء في الاصلاح بتعديل النصوص القانونية وإضافة مواد جديدة تساهم في مكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية وذلك حفاظاً على الأمن الاقتصادي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بكل يسر.

أ. النتائج:

1. ضرورة التعاون مع الدول الأوروبية والمنظمات الدولية لتوفير الدعم الفني والمالي لمعالجة الآثار البيئية للهجرة غير الشرعية.
2. الهجرة غير الشرعية تُشكّل تحديًا كبيرًا لليبيا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. إن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب جهودًا مشتركة محلية ودولية، مع التركيز على معالجة أسباب الهجرة من جذورها، وتعزيز الاستقرار الداخلي، وبناء مجتمع قادر على التكيف مع هذه التحديات كما أنها تُشكل تحديًا كبيرًا على التنمية الاجتماعية في ليبيا، خاصة في قطاعات التعليم والصحة.
3. التعامل مع هذه التحديات يتطلب نهجًا شاملًا يركز على تحسين البنية التحتية، تعزيز التعاون الدولي، وتقديم الدعم اللازم للمهاجرين مع حماية حقوق السكان المحليين. تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المهاجرين والسكان المحليين يُعتبر مفتاحًا لتقليل التأثيرات السلبية وتعزيز التنمية المستدامة في ليبيا.
4. الهجرة عاملًا مهمًا في تشكيل المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في ليبيا، حيث تساهم في تعقيد التحديات الأمنية والاجتماعية. وبينما تؤدي المنافسة على الموارد والانقسامات الثقافية إلى تفاقم التوترات، فإن سوء إدارة ملف الهجرة يساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار، وعدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بناءً على ذلك تحتاج ليبيا إلى سياسات شاملة ومتوازنة تعزز التماسك الاجتماعي وتدعم الاستقرار، مع الحفاظ على حقوق المهاجرين ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية.
5. الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة معزولة عن التحديات البيئية والتغير المناخي، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهما، نتيجة للجفاف والكوارث الطبيعية والتصحر وارتفاع درجات الحرارة تؤثر على مصادر المياه والزراعة، مما يدفع السكان إلى الهجرة بحثًا عن بيئات أكثر استقرارً.

ب. التوصيات :

1. ضرورة إنشاء آليات قانونية لاستيعاب العمالة المهاجرة في القطاعات المحتاجة، مما يقلل من الاقتصاد غير الرسمي ويعزز الإنتاجية في الاقتصاد الليبي.
2. تطوير مشاريع تنموية في المناطق المصدّرة للمهاجرين للحد من دوافع الهجرة غير الشرعية وتوفير فرص عمل محلية .
3. مكافحة التهريب والاتجار بالبشر وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي للحد من شبكات التهريب والاتجار بالبشر، مما يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي وأمني مستدام.
4. ضمان تحويل أموال المهاجرين عبر قنوات آمنة ومنظمة لمنع تمويل أنشطة غير مشروعة وتعزيز التنمية في دولهم الأصلية
5. تخصيص موارد مالية وعينيه للمدن التي تستضيف أعدادًا كبيرة من المهاجرين لضمان عدم تأثير تدفقهم على الخدمات العامة والاستقرار الاقتصادي والأمني بها.
6. ضرورة تحسين سياسات الهجرة والإدارة الأمنية من خلال تطوير إطار قانوني واضح لحماية حقوق المهاجرين ومنع استغلالهم من قبل الجماعات المسلحة.
7. تعزيز قدرات قوات الأمن لمكافحة شبكات تهريب البشر مع ضمان احترام حقوق الإنسان.
8. ضرورة دعم التنمية في مناطق المصدر وذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي مع الدول المصدرة للهجرة لمعالجة الأسباب الجذرية، مثل الفقر والصراعات.
9. دعم برامج التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية المجاورة (المصدرة) لتقليل دوافع الهجرة.
10. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم في تحسين الخدمات واستدامتها وكذلك تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الهجرة الدولية (IOM) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم النظام التعليمي والصحي في ليبيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
11. ضرورة التكاثف وتتبادل الخبرات للدول المجاورة حول كيفية التعاطي مع تلك الظاهرة من خلال التعاون بين جميع المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتشديد الإجراءات التي تحد من محاولات الهجرة الغير نظامية.

المراجع:

- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس ليبيا ، 2007.
- (UNHCR, 2022)
- Adepoju, A. (2008). Migration in sub-saharan Africa. Nordiska Afrikainstitutet.
- Aniche, E. T. (2020). Migration and sustainable development: Challenges and opportunities. Migration

[1] UNHCR (2022). Libya: Refugee and Migrant Situation Update

- شطة, & أحمد. (2023). ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأسباب و الآثار The
- علي عبدالله محمد المفترش. (2019). الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي. مجلة علوم التربية,(الثالث)
- الفيتوري صالح السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر " دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا"، المؤتمر الدولي الأول للدرسات الاقتصادية والسياسية،(الهجرة غير الشرعية – التداعيات وسبل المواجهة – سرت – ليبيا/18 ديسمبر 2019م.
- مجموعة مؤلفين, & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019). لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محمد امحمد محمد أبو زبد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.
- مراد بن قيطة، محمد أمين بن جيلالي، تنامي زاهرة الهجرة غير شرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال أفريقيا، مجلة دفاتر المتوسط.
- موسى، عاشور. (2016). أثر النزاعات المسلحة في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, 53(1), 503-533.

conundrums, regional integration and development: Africa-Europe relations in a changing global order, 37-61.

- Baldwin-Edwards, M., & Lutterbeck, D. (2019). Coping with the Libyan migration crisis. Journal of Ethnic and Migration Studies, 45(12), 2241-2257.
- Black, R., Adger, W. N., Arnell, N. W., Dercon, S., Geddes, A., & Thomas, D. (2011). The effect of environmental change on human migration. Global environmental change, 21, S3-S11.
- Brücker, H., & Jahn, E. J. (2011). Migration and wage-setting: reassessing the labor market effects of migration. Scandinavian journal of economics, 113(2), 286-317.
- Hanson, G. H. (2012). Immigration and economic growth. Cato J., 32, 25.
- Human Rights Watch (2022). Abuse and Exploitation of Migrants in Libya
- Reuveny, R. (2007). Climate change-induced migration and violent conflict. Political geography, 26(6), 656-673.
- UNHCR (2022). Libya: Refugee and Migrant Situation Update
- Zaptia, S. (2019). Libya's Labor Market and the Role of Migrants. Libya Herald.
- أبو ناصر, حسن عاطف, أبو حجير، طارق مفلح. (2023). أنموذج تنموي مقترح لتطبيق استراتيجيات الأمن الفكري المستدام وأثرها في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء قلق البطالة (دراسة تطبيقية على طلبة الجامعات العربية). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, 10(1).
- أحمد عبد الحسين عيدان عبد الرسول دعيبل. (2024). الأمن القومي.. المفهوم.. وأهم إستراتيجياته. مجلة الكلية الاسلامية الجامعة, 2(78).
- أمبارك, & رافع. (2018). واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار–ضفتي المتوسط أنموذجا. مجلة قضايا معرفية, 1(1).
- التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2019.
- التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2021.
- التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2021.
- التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2023.
- التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية IOM أغسطس 2023.
- جغام, اسماء, عمارة, & علي. القانون الدولي و مكافحة الهجرة السرية.
- د. علي عبدالله محمد المفترش. (2019). الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي. مجلة علوم التربية, (الثالث).
- د. محمد العماري الفيتوري. (2024). الامن القومي في ظل الهجرة غير الشرعية. مجلة كلية الاداب-جامعة طرابلس, .(40)
- شطة, & أحمد. (2023). ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأسباب و الآثار The 1 phenomenon of illegal immigration, causes and effects..مجلة العلوم القانونية والاجتماعية